جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٣٣٥)

التكوين الرأسمالى الثابت وأثره على واقع التنمية فى مصر

اعداد

دكتور/ فتحى الحسينى خليل

ديسمبر ١٩٨٢

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

التكوين الرأسمالى الثابت وأثره على واقع التنمية فى مصر

المحتويات

مقدمة

الفصل الأول : أزمة التنمية في مصر وموقع التكوين الرأسمالي منها

١ـ١ : أزمة التنمية فى مصر

١ـ١ـ١ : فجوة الموارد

١ـ١ـ٢ : الخلل الهيكلى فى ميزان المدفوعات

١ـ١ـ٣ : الدين الخارجى

١ـ١ـ٤ : درجة انكشاف الاقتصاد المصرى للخارج

١ـ٢ : التكوين الرأسمالى وبناء الوعاء المادى للتنمية

الفصل الثاني : التكوين الرأسمالى

٢ـ١ : مقدمه

٢ـ٢ : مفهوم التكوين الرأسمالى

٢ـ٣ : عناصر التكوين الرأسمالى

الفصل الثالث : تمويل التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي

٣ـ١ : مقدمه

٣ـ٢ الفجوة التمويلية على مستوى الاقتصاد القومى

٣ـ٣ : الفجوة التمويلية على مستوى الحكومة والقطاع العام

الفصل الرابع : التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي

٤ـ١ : مقدمة

٤ـ٢ : التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى وأثره على معدل النمو

٤ـ٣ : التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى حسب النشاط الاقتصادى وأثـــــره على مسار التنمية والتوازن القطاعى

٤ـ٤ : التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى حسب المكونات السلعية وأثره علـــى القدرة الانتاجية للاقتصاد القومى

٤ـ٥ : التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى حسب الملكية وأثره على المحتـــوى الاجتماعى لعملية التنمية .

الملحق الاحصائى :

أهم المراجع :

مقدمـــــة :

يؤرخ للتنمية فى مصر فى كتابات التنمية والتخطيط ، ودون الاقلال من أهمية الانجازات السابقة *، ببداية التخطيط القومى الشامل فى بداية الستينات ، حيث شرعت مصر فى اعـداد وتنفيذ أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٥٩/٦٠ ـ ٦٤/٦٥ وذلك فـــى اطار خطة عشرية استهدفت مضاعفة الدخل القومى خلال الستينات . وبالفعل حققت تلـك الخطة ٥٩/٦٠ ـ ٦٤/١٩٦٥ بداية طيبة وجادة للتنمية فى مصر ، حيث ارتفع معـــدل نمو الناتج المحلى الاجمالى السنوى فى المتوسط خلال الفترة حوالى ٥ر٦٪ . ولكن عمليـة التنمية تعرضت فى النصف الثانى للعديد من الضغوط الداخلية والخارجية كان أبرزها عـدوان ١٩٦٧ واغلاق قناة السويس واحتلال سيناء وحرمان مجهودات التنمية من ثرواتها المعدنيـة وأهمها البترول وكذلك اشتداد حدة الضغوط الاقتصادية الخارجية من الدول الرأسماليـة المتقدمة وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الاتحادية . الأمر الذى انعكـس فى هبوط معدل النمو السنوى فى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ٦٥/٦٦ ـ ٦٩/١٩٧٠ حيث بلغ فى المتوسط ٣ر٣٪ ، ومن ناحية أخرى أدى ذلك الى ارتباك عملية التخطيط والتخلى عن الخطط الخمسية الى خطط سنوية أو لثلاث سنوات تحمل مسميات مختلفة (خطة الانجـاز ٦٥/٦٦ ـ ٦٧/١٩٦٨) . بل أنه فى بعض سنوات هذه الفترة (٦٥/٦٦ ـ ٦٦/٦٧ ـ ٦٧/١٩٦٨) قد انخفض متوسط دخل الفرد ، نتيجة لارتفاع متوسط معدل النمو السكانـى (٢ر٨٪) وانخفاض معدلات النمو السنوية فى الناتج المحلى الاجمالى (على اساس أسعـار ١٩٦٥) حيث كانت ٦ر٪ ، ـ ٢ر١٪ ، ٦ر٤٪ خلال تلك السنوات على التوالى .

---

*

ومع بداية السبعينات وحتى عام ١٩٧٣ (ووقوع حرب ١٩٧٣) تحسن أداء الاقتصاد المصرى قليلا بالمقارنة بالفترة ٦٥/٦٦ ــ ٦٩/١٩٧٠ ، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى خلالها الى ٨ر٣٪ ، ولكنه ظل أقل بكثير من متوسط معدل النمو السنوى المتحقق خلال فترة الخطة الخمسية ٥٩/٦٠ ــ ٦٤/١٩٦٥ والذى قدر فى المتوسط بـ ٥ر٦٪ • وفى الفترة المتبقية من السبعينات ارتفع معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى حيث بلغ متوسط الفترة ٧٤ ــ ١٩٧٨ حوالى ٦ر٩٪ •

نخلص من ذلك الى أن الاقتصاد المصرى لم يستطع أن يحافظ على انطلاقته التنموية التى بدأت مع الخطة الخمسية الأولى ، وتذبذبت معدلات النمو السنوية بالشكل الذى أدى الى انتكاسات واضحة لمعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى وبالتالى انخفاض مستوى المعيشة فى بعض السنوات وبعبارة أخرى ، لم تستطع مجهودات التنمية التى بذلت خلال الحقبتين (الستينات والسبعينات) من المحافظة على معدل نمو معين (ولو متواضع) لفترة طويلة نسبيا ، كان يمكن أن يؤدى الى اعطاء نتائج ملموسة فى مستوى دخل الفرد خلال تلك الفترة الطويلة نسبيا من التنمية فى مصر •

وقد واكب هذه المسيرة التنموية فى مصر على مدى الحقبتين ، ظهور العديد من الكتابات التنموية والتخطيطية التى استهدفت تحليل التجربة أو التنظير لها ، وقد ساد غالبيتها دافع التفسير أو دافع التبرير • ومن ثم كان التركيز من خلالها يدور حول تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية ومختلف الضغوط والعوامل الداخلية والخارجية التى حكمت عملية التنمية أو لأحد مراحلها • وقد جاءت معظم هذه الكتابات خالية من تحليل حركة التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى رغم أهميته المحورية فى عملية التنمية ، باعتباره يمثل الوعاء المادى (العينى) لها • ذلك أن مجهودات التنمية تستهدف بالأساس زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد القومى ، والتى تعتمد أولا وأخيرا على تنمية الوعاء البشرى وزيادة انتاجيته من ناحية ، وتنمية الوعاء المادى وزيادة كفاءته من ناحية ثانية • ويمثل الوعاء الأول (البشرى) محور اهتمام دراسات تنمية الموارد البشرية ورفع كفاءتها الانتاجية • كما يمثل الوعاء الثانى

المادى (العينى) لها • ذلك أن مجهودات التنمية تستهدف بالأساس زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد القومى ، والتى تعتمد أولا وأخيرا على تنمية الوعاء البشرى وزيادة انتاجيته من ناحية ، وتنمية الوعاء المادى وزيادة كفاءته من ناحية ثانية • ويمثل الوعاء الأول (البشرى) محور اهتمام دراسات تنمية الموارد البشرية ورفع كفاءتها الانتاجية • كما يمثل الوعاء الثانى (المادى أو العينى) محور اهتمام دراسات الاستثمار وتخصيص الموارد المادية وترشيدها ورفع كفاءتها الانتاجية • وبمقدار ما يمكن أن نحققه فى المجاليين يتحدد حجم ومقدار النمو فى الطاقة أو القدرة الانتاجية للاقتصاد القومى • ومن هنا كان اهتمامنا بموضوع التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى باعتباره أحد المحددين الأساسيين للقدرة الانتاجية للاقتصاد المصرى ، والذى يجب أن تتجه اليه الكتابات التنموية والتخطيطية فى مصر فى هذه المرحلة خاصة ونحن نجدد السير على أسلوب التخطيط التنموى مع بداية العقد الثالث للتنمية فى مصر (الثمانينات) • ان تفاقم مشكلة العجز فى ميزان المدفوعات وماصاحبها من زيادة الاعتماد على العالم الخارجى والأزمات الجزئية فى سوق بعض المنتجات الزراعية والصناعية ، اضافة الى التدهور الواضح فى المرافق العامه والخدمات الأخرى (الصحة والتعليم ••• الخ) ، كل ذلك وغيره ماهو الا نتائج طبيعة لممارساتنا فى التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى ومايترتب عليه (بالاضافة الى ممارساتنا فى تنمية الوعاء البشرى ورفع كفاءته الانتاجية) من شكل وطبيعة التوسع فى القدرة الانتاجية للاقتصاد المصرى خلال فترة التنمية والتى تقدر بحوالى ربع قرن •

وقد حاولنا دراسة وتحليل التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى وأثره على واقع التنمية من خلال أربعة فصول • اهتم الفصل الأول منها بأزمة التنمية فى مصر وموقع التكوين الرأسمالى منها • فى هذا الفصل انصب التحليل على المظاهر الرئيسية لأزمة التنمية وهى أربعة :فجوة الموارد ، الخلل الهيكلى فى ميزان المدفوعات ، الدين الخارجى ودرجة انكشاف الاقتصاد المصرى للخارج • ثم محاولة الكشف عن دور وأهمية التكوين الرأسمالى (التراكم) فى بناء وتوسيع الوعاء المادى (العينى) للتنمية • واهتم الفصل الثانى بتحديد مفهوم التكوين الرأسمالى وعناصره الأساسية ، بما يعكس الرؤية التنموية وينسجم فى ذات الوقت

مع المفاهيم العامه للحسابات القومية المعمول بها فى مصر • ومن منطلق الرؤية التنموية فى تحليل التكوين الرأسمالى والتى تتطلب ضرورة التحليل المتكامل لجانبى التمويل والتكوين فى نشاط التراكم اهتم الفصل الثالث بتحليل جانب التمويل بهدف الكشف عن الفجوة التمويلية على المستويين القومى والحكومة والقطاع العام (فجوة التمويل العام) وخصص الفصل الرابع والأخير، لتحليل التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى بصورة عامة وحسب بعض المعايير الرئيسية • فبصورة عامة اهتمت الدراسة بتحليل التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى وأثره على معدل النمو ، تحليل التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى حسب النشاط الاقتصادى وأثره على مسار التنمية والتوازن القطاعى ، تحليل التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى حسب المكونات السلعية وأثره على بناء القدرة الانتاجية للاقتصاد القومى • وأخيرا التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى حسب الملكية وأثره على الكفاءة الانتاجية والمحتوى الاجتماعى لعملية التنمية خلال الحقبتين (الستينات والسبعينات) •

ونود أن ننوه بالصعوبات التى واجهت هذه الدراسة والتى ترجع بالأساس الى النقص الشديد فى البيانات المتاحة عن نشاط (التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى بصفة عامة واختلاف التصنيفات فيما هو متاح منها من سنة الى أخرى ، بما لايساعد على بناء سلسلة زمنية لها لفترة معقولة • هذا بالاضافة الى اختلاف التقديرات المتوفرة من مصدر لآخر دون اعطاء المعلومات التى تساعد على تعديل البيانات الاحصائية واجراء التوفيق بينها ومع ذلك كله فاننا نعتقد أن أحد جوانب أهمية هذه الدراسة هو الكشف عن أوجه القصور فى البيانات الاحصائية المتوفرة وضرورة العمل على توفيرها ومراعاة المعايير الرئيسية فى جمع وتبويب تلك البيانات عن التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى ، بما يساعد على انجاح عملية التخطيط • هذا بالاضافة الى ما قدمته الدراسة من لتحليل مختلف الجوانب الرئيسية فى التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى (ومن ثم طبيعة وحجم الوعاء المادى للتنمية) بما يساعد على فهم وتحليل محصلة عملية التنمية فى مصر خلال الحقبتين •

الفصل الأول

أزمة التنمية فى مصر وموقع التكوين الرأسمالى منها

١ـ١ : أزمة التنمية فى مصر

١ـ١ـ١ : فجوة الموارد

١ـ١ـ٢ : الخلل الهيكلى فى ميزان المدفوعات

١ـ١ـ٣ : الدين الخارجى

١ـ١ـ٤ : درجة انكشاف الاقتصاد المصرى للخارج

١ـ٢ : التكوين الرأسمالى وبناء الوعاء المادى للتنمية

الفصل الأول

أزمة التنمية فى مصر وموقع التكوين الرأسمالى منها

١- أزمة التنمية فى مصر

لاخلاف على أن الاقتصاد المصرى وبعد مايناهز عن ربع قرن من مجهودات التنمية يعيش أزمة اقتصادية حادة . ولاتتمثل المخاطر الحقيقية لتلك الأزمة ، فى ذلك الحجم الهائل من الصعوبات والمشاكل التى ينوء بها الاقتصاد المصرى فى سبيل توفير احتياجات المواطن المصرى من الغذاء والمسكن والملبس ، بقدر ماتعنيه تلك الأزمة من مخاطر حقيقية تحيط بواقع ومستقبل عملية التنمية ذاتها . ذلك أنه من المؤكد ان مايمكن ان يتحقق من تنمية (أو نمو) فى الاقتصاد المصرى اليوم ، انما يتوقف فى جزء كبير منه على حصاد الماضى أى على ماتم انجازة فى السنوات السابقة . كما أن مايمكن أن نحققه من تنمية فى المستقبل انما يتوقف فى جزء كبير منه على مانستطيع تحقيقه اليوم . ويتمثل الجزء المكمل لذلك ، فى ذلك القدر من ترشيد استخدام الموارد المتاحة والممكنة الذى يمكن ان نحققه اليوم بالمقارنة بما حققناه فى الماضى ، ومايمكن أن نتوصل اليه فى المستقبل ان هذا هو منطق استمرارية التنمية فى معناة الأوسع والأشمل .

وترجع معظم كتابات التنمية عمر التنمية فى مصر الى عام ١٩٥٨ ، وهو بداية تنفيذ برنامج السنوات الخمس الأول للتصنيع الذى أعد عام ١٩٥٧ (ونظيره للقطاع الزراعى) وان كانت البداية الجادة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة فى مصر قد بدأت بالخطة الخمسية الأولى ٥٩/٦٠ - ٦٤/١٩٦٥ كجزء من الخطة العشرية ٥٩/٦٠-٦٩/١٩٧٠ والتى استهدفت مضاعفة الدخل القومى . وكان الحصاد العام لتلك المسيرة التنموية فى مصر ورغم الجهود الواضحة التى بذلت ، فى جانبه الايجابى : هو نمو الناتج المحلى الاجمالى على مدى ١٦ عاما (من ١٩٦٠ - ١٩٧٦) بمعدل سنوى مقداره ٥٪ . ابتلعت معظمه الزيادة السكانية ، بحيث لم يسمح معه لمتوسط دخل الفرد الحقيقى (باستخدام أسعار عام ١٩٦٥) أن ينمو باكثر من ٢ر٧٪ سنويا خلال تلك الفترة . وكان أهم نقاط

الضعف المأخوذة على مسيرة التنمية ابان تلك الفترة ، هى عدم قدرتها على المحافظة على معدل معقول للنمو هذا المعدل المعقول للنمو ليس بالضرورة عاليا وفوق طاقة الاقتصاد المصرى فى ظل الظروف التى مر بها ابان تلك الفترة . ولكن من ناحية أخرى لم يكن من المقبول أن نرى ذلك التذبذب الكبير فى معدل النمو السنوى فى الناتج المحلى الاجمالى . فباستخدام أسعار ١٩٦٥ ، قدر البنك الدولى [1] هذا المعدل السنوى لنمو الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٦٥ بمقدار ٧٪ . هبط بعدها عام ١٩٦٦ الى ٦ر٠٪ ثم الى أدنى مستوى له عام ١٩٦٧ الى -٢ر١٪ . ثم أخذ فى التحسن عام ١٩٦٨ فبلغ ٦ر١٪ ، وارتفع فى أعوام ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ليبلغ ٩ر٦٪ و ٣ر٦٪ على التوالى ، ليعاود هبوطه مرة أخرى الى ٢ر٤٪ ، ٩ر١٪ ، ٨ر٢٪ فى الأعوام ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ على التوالى . وأخيرا يأخذ المعدل المذكور طريقة الى الصعود فى السنوات التالية ليصل الى ٢ر٨٪ ، ٤ر٩٪ ، ٠ر١٠٪ وأخيرا ٥ر١١٪ فى الأعوام ١٩٧٤ ، ٢٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ على التوالى . وكم كانت النتيجة الملموسة مأساوية اذ أن متوسط دخل الفرد الحقيقى الذى أمكن زيادته فى الفترة من ٦٠ - ١٩٦٥ بمعدل ٢ر٤٪ سنويا ، هبط فى الفترة بين ٦٦-١٩٧٣ الى اقل من ١٪ ، بل أنه فى الفترة ٦٦-١٩٦٨ وكذلك فى عام ١٩٧٢ حقق متوسط دخل الفرد الحقيقى هبوطا فعليا .

الا أن هذا الحصاد العام لمسيرة التنمية فى مصر ، ومهما قيل فى مجال تبريرها أو البحث عن أسباب تعثرها فى بعض فتراتها وهو ما يخرج عن مجال اهتمامنا فى هذه الدراسة ، لايجب أن يخفى عن أعيننا حقيقة عمق المأزق الذى تتعرض له تلك المسيرة اليوم وفى المستقبل . وقد يكون من المفيد أن نقول أن هذا المأزق الذى تتعرض له عملية التنمية فى مصر اليوم وفى المستقبل ، وان كان نتيجة طبيعية لممارساتنا التنموية الماضية ، فعلا وفكرا ، بحيث يساعد على ابراز سلبيات تلك الممارسات وعيوب حصادها ، الا أنه يأخذ بأيدينا ليضعها على حجم ونوعية تحديات مسيرة التنمية فى مصر وفى الحاضر والمستقبل ، وذلك دون ماتكون

---

[1] World Bank, World Tables 1976 (Baltimore: Johns Hopkins University Press 1976) and World Bank estimates.

مدعاة الى نظرة تشاؤمية • ويأخذ هذا المأزق مظاهرة الحقيقية والخطيرة فى الآتـــى [1] :

١ــ١ــ١ : فجوة الموارد Resource Gap

وتعرف عادة بالفرق بين الاستثمار الاجمالى واجمالى الادخار المحلى ، أو بالفـــرق بين الواردات والصادرات من السلع والخدمات (فيما عدا خدمات عوامل الانتاج) وعليـــة يمكن القول ، أن المقصود بفجوة الموارد هو مقدار العجز فى الادخار المحلى عن مواجهـــة الاستثمار أو العجز فى الصادرات عن الواردات • ومن ثم فان الحالة المقابلة لفجوة المـــوارد هى فائض الأدخار Saving Surplus أو الصادرات Exports Surplus

وقد جاءت مسيرة التنمية فى مصر مصحوبة بفجوة واضحة ومتزايدة فى الموارد وهو ماتوضحـــة الأرقام الواردة فى الجدول رقم (١) • فبعد أن كانت مصر تتمتع بفائض فى الموارد مقـــداره ٢٨ مليون جنيه و١ر٩ مليون جنيه فى الأعوام ١٩٥٠ ، ١٩٥٥ على الترتيب أصبحت تعانـــى من فجوة موارد متزايدة منذ بداية الستينات وحتى وقتنا الحاضر • وقد يكون ذلك وضعـــا منطقيا تقتضية عملية التنمية والرغبة فى التسريع بمعدلاتها • لكن مانلاحظه هو اتساع حجمهـــا بشكل مضطرد تقريبا خلال الفترة من ٦٠ ــ ١٩٧٨ لتصل الى ١١٧٧ مليون جنيه عـــام ١٩٧٨ بعد ان كانت ٣ر٨ مليون جنيه و١ر٨٩ مليون جنيه فى أعوام ١٩٦٠ و١٩٦٥ علـــى الترتيب • بل أن هذا الاتساع كان واضحا حتى فى السنوات التى شهدت معدلات منخفضـــة للتنمية (فى عامى ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ بلغت فجوة الموارد ١ر١٩٦ مليون جنيه و ٥ر١٩٥ مليـــون جنيه ، فى الوقت الذى كان معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى السنوى المحقق فيهمـــا هو ٩ر١٪ ، ٨ر٢٪ على الترتيب) • وتزداد خطورة الموقف وضوحا فيما لو نظرنا الـــى الأهمية النسبية لتلك الفجوة بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى المتحقق خلال تلك الفـــترة حيث ازدادت نسبة تلك الفجوة الى الناتج المحلى الاجمالى بشكل واضح منذ عام ١٩٧٥ • فقد بلغت هذه النسبة أعلى معدل لها عام ١٩٧٥ (٢٠٪) بعد أن كانت ٦ر٪ عـــام ١٩٦٠ ، ٨ر٣٪ عام ١٩٦٥ • وانخفضت فى عام ١٩٧٦ الى ٦ر١٢٪ ثم الى ٩ر١٠٪ فى عام ١٩٧٧

(١) نود أن نشير هنا الى اننا لسنا بصدد تحليل مفصل لمشاكل وصعوبات التنمية بقـــدر مانستهدف من ابراز حجم ونوع التحديات الحقيقية لعملية التنمية ذاتها فى مصر •

جـــدول (١)

فجوة الموارد وأهميتها فى الناتج المحلى الاجمالى

(بملايين الجنيهات)

السنوات	فجـوة المـوارد	% من الناتج المحلى الاجمالى
١٩٦٠	٨ر٣	٦
١٩٦٥	٨٩ر١	٣ر٨
١٩٧٠	١٣٩ر٧	٤ر٦
١٩٧١	١٦٥ر٣	٥ر١
١٩٧٢	١٩٦ر١	٥ر٨
١٩٧٣	١٩٥ر٥	٥ر٤
١٩٧٤	٥٦٥ر٠	١٢ر٠
١٩٧٥	٩٧٣ر٧	٢٠ر٠
١٩٧٦	٧٣٧ر٠	١٢ر٦
١٩٧٧	٨٢٩ر٠	١٠ر٩
١٩٧٨	١٧٧٧ر٠	١٣ر٦

المصـــدر:

World bank; Egypt economic management in a period of Transition; AW.B Country Economic Report(KhalidikR AM; Coordinating Author)1980; P. 407.

وقد ارتفعت ثانية فى عام ١٩٧٨ لتصل الى ٦ر١٣٪ • وهو الأمر الـــذى يحمل فى ثناياه مخاطر حقيقية تحيط بعملية التنمية ومستقبلها فى مصر على ماسيأتى بيانـــه فيما بعد •

١ـ١ـ٢ : الخلل الهيكلى فى ميزان المدفوعات :

يعانى ميزان المدفوعات ، ويعانى معه بالتالى الاقتصاد المصرى ، من خلل هيكلـى يتمثل فى ذلك العجز الكبير والمزمن فى الميزان التجارى • هذا العجز الذى يعكس واقـــع وظروف وأوضاع الجهاز الانتاجى للاقتصاد المصرى فى مواجهة الأجهزة الانتاجية للـــدول الأخرى خاصة المتقدمة منها • تلك الأوضاع والظروف الناجمة عن أوضاع التخلف وماتعنيـــه من انحراف وتشوه وعدم مرونة الجهاز الانتاجى من ناحية وتدهور كفاءته الانتاجية من ناحيـــة أخرى بحيث يؤدى ذلك بالاضافة الى طبيعة التغير فى أسعار السلع الصناعية بالمقارنـــة بأسعار السلع الزراعية والأولية (تغير معدل التبادل الدولى) ، الى عجز الاقتصاد المصرى على زيادة صادراته المنظورة وغير المنظورة بشكل ملموس يتناسب مع احتياجاته المتزايـــدة من الواردات (منظورة وغير منظورة) لخدمة أغراض التنمية من ناحية وسد احتياجات المعيشة للزيادة السكانية من ناحية أخرى • ولذلك يعتبر الميزان التجارى أو ميزان العمليات الجارية أهم أجزاء أو عصب ميزان المدفوعات نظرا لارتباطه بعمليات الانتاج الجارى فى الاقتصـــاد القومى ومن ثم التأثير عليها سلبا أو ايجابا •

ودون الدخول فى تفاصيل ميزان المدفوعات المصرى الذى يوضحه الجدول رقـــم (٢) فى الفترة الأخيرة ٧٤ ــ ١٩٧٩ ، فانه يمكننا الوقوف على حجم الفجوة الرهيبـــة فى المعاملات السلعية (صادرات وواردات السلع) والتى تعكس حالة الضعف الشديـــد للجهاز الانتاجى المصرى • هذه الفجوة تضيق نسبيا بعد اضافة محصلة المعاملات غـــير المنظورة (الخدمية) نظرا لتزايد عائدات المرور فى قناة السويس ، السياحة ، وتحويـــلات المصريين العاملين بالخارج ، •••• الخ • ان نظرة سريعة الى رصيد المعاملات السلعية